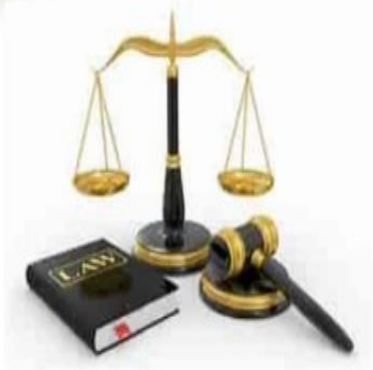




الرقم الدولي : 2075-7220 ISSN:

الرقم الدولي العالمي : 2313-0377 ISSN:

مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

2024

السنة السادسة عشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009



Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science



Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Sixteenth year

2024

Fourth issue

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	_____
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	_____
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	_____
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	_____
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	_____

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث	ت
1 - 24	أ.د. حسون عبيد هجيج	جريمة الاعتداء على ورقة الاقتراع دراسة في التشريع العراقي	1
25 - 41	أ.د. صدام حسين وادي م.م. اغراس سليم حياوي	الآراء الافتائية للمحاكم الاقليمية	2
42 - 74	أ.د. ميري كاظم عبيد الخيكاني م.م. علاء حسين حمد	المعايير القانونية في النص على القيود التشريعية على حرية الارادة في المرحلة السابقة على التعاقد (دراسة مقارنة)	3
75 - 87	أ.د. لمي عامر محمود فاطمة عامر ناصر	اركان جريمة العبت بصناديق الاقتراع (دراسة مقارنة)	4
88 - 106	أ.م. د. نهى خالد عيسى الكرار جاسم محيسن	النطاق القانوني لممارسة التاجر المفلس تجارة جديدة – دراسة مقارنة	5
107 - 129	أ.م. د. احمد هادي عبد الواحد	جريمة عدم مسك الدفاتر في القانون العراقي	6
130 - 148	أ.م. د. عبد الحسين عبد نور هادي م.م. دعاء مازن نعيم	الاساس القانوني لاستقلال السلطة القضائية – دراسة مقارنة	7
149 - 165	م.م. محمد عباس كتاب	التزامات ومسؤولية الشاحن المستندي	8
166 - 184	م.م. مها خضر بهجت نور محمد رحمن	السلطة التقديرية للقاضي المدني في الاستعانة بالخبرة	9
185 - 209	م.م. ثامر ماهر حسون	ضبط جلسة المحاكمة الجزائية (دراسة مقارنة)	10
210 - 235	أ.د. محمد قاسم عبد الحميد فاتن عبد الجبار لفته	شروط الادارة في عقد الضمان الصحي (دراسة مقارنة بين قوانين الضمان الاجتماعي)	11
236 - 265	أ.م. د. سيروان حامد احمد أ.م. د. بيشرو حمه جان عزيز ميران قادر احمد	الدول المهدة بالزوال جراء التغير المناخي ، تحديات جديدة أمام القانون الدولي	12
266 - 295	م.د. زهراء حاتم عبد الكاظم	اثر الصفة الوظيفية في الاباحة والتجريم في ضوء قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل	13
296 - 325	م.د. اثير ناظم حسين	نقل الاختصاص في المرفق التعليمي الكامن " قانون التعليم العالي الأهلي رقم (25) لسنة 2016 انموذجاً"	14
326 - 347	م.م. حنين حسين علي م.د. يوسف محمد نعمة	الاقرار الضريبي الإلكتروني	15
348 - 364	مريم غالب سحاب أ.م. د. أحمد هادي عبد الواحد	التنظيم القانوني لخلو منصب رئيس مجلس النواب في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005	16
365 - 388	ميسره محمد شرقي أ.د. احمد سمير محمد ياسين	الشروط والوظائف الواجب توافرها للتسييب والمنطوق في كتابة الحكم القضائي المدني (دراسة تحليله)	17

مجلة المحقق المحلي

للعلم والقانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

السنة السادسة عشر

2024

البريد الإلكتروني <https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues>

رقم الإيداع في وزارة الكتب والنقائ، بغداد 1291 لسنة 2009

الاقرار الضريبي الإلكتروني

م.د. يوسف محمد نعمة (2)

جامعة بابل/كلية القانون

yousifabokhumra@gmail.com

م. م. حنيد حسين علي (1)

كلية الهادي الجامعة

msc.haneen.hussein.ali@huc.edu.iq

تاريخ النشر: 2024/12/16

تاريخ قبول النشر: 2024/9/30

تاريخ استلام البحث: 2024/9/10

المستخلص

تعد القواعد الضريبية بمثابة الأسس التي يقوم عليها النظام الضريبي، وهذه القواعد تدور وجوداً وهدماً مع النصوص القانونية، إذ أن إلتزام المشرع بها وتطبيقها بالشكل الذي نص عليه القانون، يسهم في التقليل من فرص التهرب من الضريبة، ويحفز المكلفين على احترام قواعد القانون الضريبي وأداء ما عليهم من واجبات والتزامات

الكلمات المفتاحية: الاقرار الضريبي، الإدارة الضريبية، المكلف، الوسائل الإلكترونية الحديثة، الاجراءات الضريبية

ELECTRONIC TAX RETURN

Msc.Haneen Huseein ali

Dr.yousif mohameed nema

Abstract:

Tax rules are the foundations on which the tax system is based. These rules exist and do not exist with the legal texts. The legislator's commitment to them and their application in the manner stipulated by the law contributes to reducing the chances of tax evasion and motivates taxpayers to respect the rules of tax law and perform their duties and obligations.

Keywords: Tax declaration, tax administration, taxpayer, modern electronic means, Tax procedures.

المقدمة

من أجل إحداث نقلة نوعية للنظام الضريبي وتحقيق أهداف الضريبة التي من أهمها تعظيم الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة أداء الأعمال، وتقليل كلفة التحصيل، وبناء قاعدة معلومات آمنة وتوسيع المظلة الضريبية، ظهر وذلك بالاستفادة من الوسائل الإلكترونية عن طريق إنشاء وحدة تقنية لحوسبة الإجراءات الضريبية وجمع المعلومات والبيانات التي تسهل الرجوع إليها في أي وقت مثل نظام الإقرارات أو نظام التعريف الضريبي أو نظام التسجيل الضريبي ولهذا دور في توسيع المظلة الضريبية من خلال ادخال جميع البيانات لمختلف القطاعات في نظام الحواسيب وهذا ينعكس ايجابياً على زيادة الإيرادات الضريبية للدولة.

مشكلة البحث:

ان الضرائب تمثل احد المصادر الرئيسية للدولة بل هي العمود الفقري لموازنة الدولة ومن اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا بد من وجود نظام ضريبي الكتروني يساعد المكلفين على الالتزام الضريبي والذي يعني به قيام المكلف باعداد كل الاقرارات الضريبية المطلوبة منه في الوقت المناسب .

اهمية البحث:

ان الاقرارات الضريبية للخدمات الضريبية لها اهمية كبيرة في تخفيف الاعباء وتحسين الكفاءة والفعالية مما يمكن من الوصول الى قاعة كبيرة من المكلفين اضافة الى تبسيط الاجراءات الضريبية بصورة اكثر يسر واختصار الخطوات الكبيرة لتنفيذ المعاملات بالوقت المناسب .

هيكلية البحث:

بغية الإلمام بموضوع البحث من جميع جوانبه فقد آثرنا تقسيم الدراسة على مبحثين ،خصصنا المبحث الاول عن مفهوم الاقرار الضريبي من خلال تقسيمه على مطلبين نتناول في المطلب الاول الذي قسمناه على فرعين بحثنا في الفرع الاول عن تعريف الاقرار الضريبي لغة وفي الفرع الثاني تعريفه اصطلاحاً وبيننا في المطلب الثاني الذي قسمناه على فرعين تناولنا في الفرع الاول موقف المشرع العراقي من الاقرار الضريبي الإلكتروني وبيننا في الفرع الثاني مزايا وعيوب الاقرار الضريبي الإلكتروني ، أما المبحث الثاني نبين فيه انواع المعاملات الضريبية الالكترونية ، والذي قسمناه على مطلبين ايضاً نتطرق في المطلب الاول على التسجيل الضريبي والاستعلام الضريبي ونبحث في المطلب الثاني عن الدفع الالكتروني والحماية الضريبية الالكترونية.وأخيراً نختم بحثنا بمجموعة من الاستنتاجات.

المبحث الاول

مفهوم الاقرار الضريبي

لعلنا لا نبالغ بالقول إن العلاقة القائمة بين المكلف والإدارة الضريبية كانت ، ولا زالت ، من بين أكثر العلاقات القانونية حساسية وأشدّها تعقيداً ، ومرد ذلك يعود إلى أسباب عديدة يقف في مقدمتها شعور المكلف بالحرمان الدائم بسبب استقطاع جزء من أمواله بدون أن تقدم الدولة له مقابلاً أو تعويضاً مباشراً ، والسبب الآخر هو تعقيد الاجراءات الضريبية وحدتها وهذه بالتأكيد يؤدي الى نفور المكلف عن دفع الضريبة بسبب كثرة الاجراءات وعدم السرعة في انجازها (1).ولسهولة هذه الاجراءات لابد من الاستعانة بوسائل التكنولوجيا الالكترونية التي اضافت مزايا كثيرة للاجراءات الضريبية والتي من اهم مميزاتها اصبح المكلف ان يقدم اقراره الضريبي عن طريق الانترنت دون حاجة الى تواجده في مقر الادارة الضريبية .

يعد الاقرار الضريبية قمة المكاسب الثمينة التي ولدتها التكنولوجيا والتي بلغت الدول المتقدمه بها شأواً بعيداً في اصلاح وتطوير انظمتها الضريبية ، ولأهمية هذا الموضوع لابد من تعريفه وبيان مزاياه وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الاول تعريف التهرب الضريبي ثم نتطرق في المطلب الثاني مزايا الاقرار الضريبي الالكتروني للإجراءات الضريبية وموقف المشرع العراقي من الاقرار الضريبي .

المطلب الاول

مفهوم الاقرار الضريبي

يقتضي بيان مفهوم الإقرار الضريبي أن نقف على معنى الإقرار الضريبي من الناحية اللغوية والاصطلاحية ، كما أن صورته لا تتضح بالكامل ما لم نبين طبيعته القانونية ، وهذا ما سنتناوله في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

تعريف الإقرار الضريبي لغة

أن مصطلح الإقرار الضريبي يتكون من كلمتين هما ((الإقرار)) و ((الضريبي)) ، وعند رجوعنا إلى المعاجم اللغوية ، وجدنا أن لهاتين المفردتين عدة معاني، فكلمة الإقرار مشتقة من الفعل (قر - يقر) ويقال أقررت الكلام لفلان إقراراً أي بينته حتى عرفه ، وتقرير الإنسان بالشيء جعله في قراره ، وقررت عنده الخبر حتى استقر⁽²⁾

والقرار المستقر من الأرض، وأقر بالحق اعترف به ، وقرره غيره بالحق حتى أقر به ، وقرره بالشيء حملة على الإقرار به⁽³⁾

أما مفردة (الضريبي فهي كلمة مشتقة من الفعل (ضرب - يضرب) وضرب في الأرض يضرب ضرباً ومضرباً⁽⁴⁾ . (بفتح الراء أي سار لابتغاء الرزق ، يقال أن في ألف درهم لمضرباً أي ضرباً⁽⁵⁾ والاسم ضريبة وهي ما يفرض على الإنسان من جزية⁽⁶⁾ .

وضربت في الأرض أبتغى الخير من الرزق ، قال الله عز وجل ((وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ))⁽⁷⁾ أي سافرتم (والضرب يقع على جميع الأعمال ، ضرب في التجارة وفي الأرض وفي سبيل الله⁽⁸⁾

الفرع الثاني

تعريف الإقرار الضريبي اصطلاحاً

عرف فقهاء القانون الضريبي عدة تعريفات بشأن الإقرار الضريبي و من هذه التعريفات بأنه ((العمل الأولي الذي يقر بواسطته المكلف ويسلم بالدخول في مجال تطبيق أحد النصوص الضريبية ، ويتعهد بأن يجري حواراً من شأنه أن يسمح لها بأن تحدد على أساس من الصحة والدقة مبلغ الضريبة الواجب عليها دفعه⁽⁹⁾

وعرفه آخرون بأنه (عبارة عن كشف أو بيان موقع عليه من الممول، ويقدمه إلى مصلحة الضرائب في موعد محدد، ويبين به الإيرادات والتكاليف وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة من مختلف مصادر الدخل)⁽¹⁰⁾ .

كما عرف بأنه (اعتراف من المكلف بمقدار ما حققه من أرباح أو خسائر نتيجة مزاولة نشاطه الخاضع للضريبة في السنة السابقة)⁽¹¹⁾

ومن خلال ماتقدم ذكره من تعاريف لا بد من التطرق الى تعريف الإقرار الضريبي الالكتروني والذي يعد محور موضوعنا في البحث فانه عرف بعدة تعاريف ومن اهمها تعريف استاذنا الدكتور حيدر وهاب عبود فقد عرفه بأنه(تقديم المكلف اقراره عبر الانترنت دون حاجه لتقديمه ورقياً في مقر الاداره الضريبية)⁽¹²⁾

المطلب الثاني

موقف المشرع العراقي من الاقرار الضريبي الالكتروني

سنقسم هذا المطلب على الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: موقف المشرع العراقي من الاقرار الضريبي الالكتروني

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الاقرار الضريبي الالكتروني

الفرع الاول

موقف المشرع العراقي من الاقرار الضريبي الالكتروني

لم يتطرق المشرع العراقي الى تعريف الاقرار الضريبي بشكل عام وانما اكتفى بذكر مواعيد تقديمه والجهات المسؤولة عن تقديمه والاثار المترتبة عليه.

ان المشرع العراقي فيما يخص الاقرار الضريبي الالكتروني فقد ذهب في قانون الموازنة الاتحادية رقم (23) لسنة 2021 الى اتمة النظام الضريبي عن طريق ربط الوحدات الخاضعة بنظام الكتروني⁽¹³⁾ لكن ما نلاحظه ان تطبيق هذه المادة لم ير النور الى الآن فما زالت الهيئة العامة للضرائب تعتمد إجراءات ضريبية معقدة وعدم اعتمادها كلياً على النظام الإلكتروني.

على الرغم من ان الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في مجال الأعمال الضريبية وباقي المجالات ، يتيح

للمكلف معرفة التعليمات الصادره والاجراءات التي تتطلبها الضريبة والتخلص من عناء الذهاب الى مقر الادارة الضريبية كما يسهم الإقرار الإلكتروني في القضاء على الروتين الذي يصاحب عمليات التقدير التقليدية كما يؤدي إلى قلة استعمال الوثائق الورقية⁽¹⁴⁾، إن لم نقل إنعدامها، والاستعاضة عنها بالبيانات الإلكترونية التي تكون أسهل في التعامل وأقل تكلفة وأكثر إيجابية من الوثائق الورقية التي تسبب بطناً في إنجاز المعاملات مما يوفر للمكلف الوقت والجهد لحل المشاكل الطارئة والمعقدة ، فضلاً عن قلة تعرضها لخطر التلف أو الصباح، وشغلها ميراً كبيراً للحفظ ويستدعي المزيد من النفقات والجهد البشري.

الفرع الثاني

مزايا وعيوب الاقرار الضريبي الالكتروني

سمنتكلم في هذا الفرع عن مزايا وعيوب الاقرار الضريبي الالكتروني من خلال تقسيمه الى :

أولاً: مزايا الاقرار الضريبي الالكتروني

ثانياً: عيوب الاقرار الضريبي الالكتروني

أولاً: مزايا الاقرار الضريبي الالكتروني.

يسهم الاقرار الضريبي الالكتروني بمزايا عديدة وضرورية للمصلحة الضريبية ومن اهمها القضاء على الروتين الذي يصاحب عمليات التقدير التقليدية كما يؤدي إلى قلة استعمال الوثائق الورقية

الاستعاضة عنها بالبيانات الإلكترونية التي تكون اسهل في التعامل وأقل تكلفة من الوثائق الورقية التي تسبب⁽¹⁵⁾ بطناً في إنجاز المعاملات مما يوفر للمكلف الوقت والجهد لحل المشاكل الطارئة والمعقدة التي تصاحبه في الاقرار التقليدي⁽¹⁶⁾ ، فضلا عن قلة تعرضه هذه البيانات والوثائق لخطر التلف أو الضياع، وشغلها حيزاً كبيراً للحفظ الذي يستدعي المزيد من النفقات والجهد البشري

كما ان من مزايا الاقرار الضريبي الالكتروني يلبي متطلبات القاعدة الضريبية المهمة الا وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب مما ينعكس ايجابياً على خزينة الدولة وكل هذا يسهم في تقليل فرص المشاكل الضريبية والتي تطف في مقدمتها التهرب الضريبي⁽¹⁷⁾

ثانياً: عيوب الاقرار الضريبي الالكتروني:

على الرغم من المزايا المهمة للاقرار الضريبي الالكتروني لكنه لا يخلو من المشاكل والعيوب التي تواجهه وقد تعرقل سير الادارة الضريبية في ايراد الحصيلة الضريبية.

أن مزايا الإقرار الضريبي الإلكتروني المتمثلة بالسرعة والدقة لها بالمقابل مساوئ عديدة من أهمها أنه يقدم عن طريق الإنترنت الذي يكون مرتعاً خصباً للتلاعب والتحايل بالمعطيات والمعلومات لسرقتها وتوظيفها بشكل سلبي لسرقة الأموال وبطاقات الإنتمان الإلكتروني، وقد يشكل مجالاً للتهرب أو الغش الضريبي عن طريق تقديم إقرارات كاذبة أو ناقصة .

وامام هذا العيوب الكبيرة لابد من وجود تدابير كافية للقضاء عليها ومن هذه التدابير التأكيد على هوية الخاضع

للضريبة أن يكون لكل مكلف عند تقديمه الإقرار الضريبي رقم تعريفه خاص به⁽¹⁸⁾ كما لا بد من مراقبة تصريحات الخاضعين للضرائب بطريقة إلكترونية، إذ إن هذا التصريح يسمح للخاضع للضريبة الذي يملأ إقراره بدقة من الاستفادة من قرينة الصدق، سواء أكان هذا الإقرار مقدما بطريقة إلكترونية أم تقليدية، وتعد حجة مقصورة على الخاضع للضريبة، كما يقع على عاتق الإدارة الضريبية مهمة الفحص والمراقبة بالطريقة

الإلكترونية ولا بد من إتخاذ الإدارة الضريبية إجراءات حازمة وصارمة لحماية المكلفين الخاضعين للضريبة، من أجل ضمان إقبال المكلفين على التعامل الضريبي الإلكتروني، مثل قيام الإدارة الضريبية بإجراءات الفحص لكل إقرار ضريبي وعائديته للمكلف لدعم مرتكزات المواطنة الجبائية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الجبائية، فقد تتعرض الملفات الضريبية الإلكترونية عادة لهجمات سببرانية تستهدف كشف أسرار المكلفين والوصول إلى مراكزهم المالية⁽¹⁹⁾.

من خلال ماتقدم نرى ان الاقرار الضريبي الالكتروني على الرغم من عيوبه لكن يبقى ع الاقل افضل من الاقرار التقليدي الذي اكون فيه اجراءات الادارة الضريبية صارمه ومعقدة اضافة الى ان العالم اليوم يخطو نحو التقدم في الوسائل الالكترونية والاعتماد عليها في جميع المجالات وليس فقط النظام الضريبة وخير دليل على ذلك تجربة دولة مصر فقد الزم الممول أو المكلف بتقديم إقراره بالصورة الرقمية المعتمدة والمعززة بالتوقيع الإلكتروني بعد الحصول على كلمة مرور سرية، فيقدم الممول إقراره عن طريق البوابة الالكترونية لمصلحة الضرائب الرسمية⁽²⁰⁾.

كذلك التشريع الضريبي المغربي فقد إلزم الخاضعين للضريبة على الدخل أن يقدموا إقراراتهم إلى الإدارة الضريبية بطريقة إلكترونية وتكون لتلك الإقرارات الآثار القانونية ذاتها للإقرارات المطبوعة⁽²¹⁾، لذلك نأمل في المشرع العراقي اسوة بتشريعات الدول الاخرى بادارج النظام الضريبي بالوسائل الالكترونية لسهولتها بالنسبة للادارة الضريبية من جهة والمكلف الضريبي من جهة اخرى.

المبحث الثاني

انواع المعاملات الضريبية الإلكترونية

تمثل المعاملات الضريبية الإلكترونية إحدى أولويات الرؤية الإستراتيجية للإدارة الضريبية حيث أن جل الاجراءات الضريبية سوف تتم مستقبلاً عبر الانترنت، وبهذا فان المكلفين بالالتزامات الضريبية لن يتنقلوا في مقر المديرية للقيام بتصريح أو طلب إسترجاع الضريبة أو تقديم شكوى أو تقديم اقراراتهم بل تكون تلك الاجراءات الكترونية تتيح لكل مكلف عن طريق الدخول عبر حسابه الخاص الى الموقع الرسمي للضريبة لاكمال كافة الاجراءات من دفع واستعلام او اقرار وغيرها من المعاملات الضريبية. ولأهمية هذه المعاملات الضريبية لابد من دراستها وفهمها وهذا هو محور عنوان المبحث لذلك سنقسمه على مطلبين يتناول المطلب الاول التسجيل الضريبي الالكتروني والدفع الالكتروني ثم نبحث في المطلب الثاني على الاستعلام الضريبي والجباية الضريبية الرقمية.

المطلب الاول

التسجيل والدفع الضريبي الالكتروني

سنقسم هذا المطلب على الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: التسجيل الضريبي الالكتروني

الفرع الثاني: الدفع الضريبي الالكتروني

الفرع الاول

التسجيل الضريبي الإلكتروني

يراد بالتسجيل الضريبي الإلكتروني هي العملية التي تستطيع من خلالها الإدارة الضريبية جمع معلومات أساسية وتعريفية عن دافعي الضرائب مثل أسمائهم ، وعناوينهم ، وأنواع نشاطهم ، أماكن أعمالهم ، وأوضاعهم الشخصية ، وما إذا كانوا مستمرين في انشطتهم الخاضعة للضريبة أو متوقفين عنها وسبب التوقف إن وجد . كما تزود الإدارة الضريبية المكلف المسجل برقم تعريفه ضريبي مع شهادة تسجيل وإحاطته بمعلومات إرشادية عن التزاماته الضريبية لكي يتسنى الرجوع اليها في اي وقت . وتستخدم

الإدارة المذكورة الأرقام التعريفية لتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى وتسهم هذه العملية في الكشف عن حالات التهرب الضريبي⁽²²⁾.

وهناك العديد من الدول التي تبنت هذا النوع من المعاملة الضريبية وخير مثال على ذلك مصر إذا اجاز قانون الاجراءات الضريبية المصري للممول او المكلف بإمكانه تقديم طلب تسجيل الى مأمورية الضرائب المختصة بأي وسيلة الكترونية ان تكون لها حجة في الاثبات قانوناً⁽²³⁾ كذلك دولة الامارات العربية المتحدة فقد اجازت هذا النوع من المعاملة عن طريق الموقع الخاص بالهيئة العامة للضرائب التي تتيح للمكلف ان يقوم بعملية التسجيل الضريبية وانشاء حسابه الضريبي⁽²⁴⁾.

اما عن موقف المشرع العراقي عن التسجيل الضريبي الالكتروني فقد جاءت نصوص القانون خالية من أي قواعد قانونية تتضمن التسجيل الضريبي الإلكتروني .

الفرع الثاني

الدفع الضريبي الإلكتروني

من تطورات التكنولوجيا المعاصرة في النظام الضريبي ، ان دين الضريبة في ذمة المكلف لم يعد محمولاً وعبئاً وعليه ان يدفعه في مقر الادارة الضريبية وانما اصبح بإمكان المكلف ان يسدد ما عليه من ديون والتزامات وهو في اي مكان في العالم وذلك عن طريق استخدام نظام الدفع الالكتروني الذي بموجبه يسهل للمكلف تكلفه الذهاب الى مقر الاداره والوقت الذي يستغرقه لصعوبة الاجراءات الضريبية، ففي سنغافورة يمكن للمكلف

دفع دين الضريبة من خلال الخصم المباشر عبر الهاتف أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عن طريق بطاقة الخصم في أكشاك الدفع أو مراكز خدمة دافعي الضرائب⁽²⁵⁾ .

اما عن موقف المشرع العراقي فقد جاءت نصوص القانون خالية من هذا النوع من المعاملات الضريبية ، لكن بالمقابل أعلن البنك المركزي العراقي عن إطلاق مشروع الجباية الإلكترونية بالاعتماد على البنية التحتية لأنظمة الدفع ومنصات الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك المركزي ومزودي خدمات الدفع المرخصين من قبله ، ويستهدف المشروع الوزارات ودوائر الجباية التي تجبي إيراداتها من خلال الفواتير

والرسوم وعلى رأسها صندوق الإسكان العراقي . ونأمل أن يمتد المشروع ليشمل دوائر الهيئة العامة للضرائب (26) .

المطلب الثاني

الاستعلام الضريبي والجباية الضريبية

سنبحث في هذا المطلب الذي قسمناه على الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: الاستعلام الضريبي الالكتروني

الفرع الثاني: الجباية الضريبية الالكترونية

الفرع الاول

الاستعلام الضريبي الالكتروني

من اجل تعزيز علاقة الادرة الضريبية بمكفئها والقيام بالاجراءات الضريبية بصورة جيدة بعيدة عن التعقيد ، و لضمان حقوق المكلفين من جهة وحقوق الخزينة العامة من جهة اخرى لابد من استعلامها عن سلامة جميع المعلومات والبيانات التي يقدمها المكلفين .

ان اختصاص الاستعلام الضريبي من الاختصاصات المهمة والضرورية للادارة الضريبية في تقدير الوعاء الضريبي للمكلف فهي بمثابة استيضاح وفهم المعلومات التي يقدمها المكلف والتأكد منها من اجل ازالة اي شك او غموض عن هذه المعلومات .

إن نظام الاستعلام الضريبي الإلكتروني يلعب دوراً مهماً في تطور عمل الإدارة الضريبية على أعمال المكلفين والقضاء على معظم مشاكل التهرب الضريبي وذلك بأتباع اساليب حديثة وممنهجة في جمع المعلومات وتحديثها وجعلها تتضمن الجوانب القانونية والشخصية للمكلفين كافة وتعد الأساس في

الحكم على نشاطاتهم ولضمان عدم تعرض تلك المعلومات أو البيانات الشخصية لخطر الضياع أو التلف ويكون ذلك بإنشاء منظومة للإستعلام الضريبي داخل كل إدارة ضريبية وربطها مع الجهات المختلفة لتسهيل عملها وتبادل المعلومات فيما بينها بطريقة آمنة فضلاً عن السرعة والدقة التي تحتويها هذه الطريقة في إنجاز عملها ومعرفة كل ما تحتاجه عن نشاطات المكلفين الرسمية وغير الرسمية.

ومن الدول السبّاقة في هذه المجال هي فرنسا التي كان لها دور في وجود نظام الاستعلام الضريبي الإلكتروني في ادارتها الضريبية وذلك للتحقق من جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلفين بطريقة الكترونية سريعة بعيدة عن التعقيد والوقت والجهد الذي تحتاجه هذه العملية⁽²⁷⁾.

الفرع الثاني

الجباية الضريبية الإلكترونية

تقوم الجباية الضريبية الإلكترونية على فكرة توفير الموارد الضريبية والمعلومات التي يحتاجها المكلف الضريبي لإنجاز المعاملات الضريبية بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى استخدام الطرق التقليدية ووسائلها⁽²⁸⁾.

وتعرف الجباية الضريبية الإلكترونية بأنها عملية تحصيل الموارد الضريبية بصورة إلكترونية سواء عن طريق بطاقات الإئتمان ، أم بطاقات الدفع الفوري ، أم الدفع عن طريق الهاتف النقال أم أية وسيلة إلكترونية أخرى⁽²⁹⁾ .

ان الاعتماد على الجباية الضريبية الإلكترونية له دور كبير في تطور النظام الضريبي ومميزات الجباية الإلكترونية كثيرة منها توفير الجهد والوقت الكافي لأنجاز أكبر عدد من المعاملات الضريبية لان إنجاز

هذه المعاملا يكون بأجهزة الكترونية مزوده بمعلومات معدة مسبقاً لهذا الغرض، لزام فان الخطأ في هذه الحالة يكون ضعيف جداً واذا حصل خطأ فان تصحيحه يكون بسهولة أكبر⁽³⁰⁾.

هذه العملية فائدتها الايجابية لاتعود على المكلف فحسب وانما تطول الادارة والخزينة العامة لان استعمال وسائل الدفع والجباية الالكترونية تسهم في تقليل النفقات المتعلقة لتحقيق الضرائب وجمعها.

كما من مميزات الجباية الالكترونية تقلل من العبئ الضريبي على المكلف فلا يتطلب حضوره الى مقر الادارة الضريبية لدفع الدين الضريبي كما هو الحال في الطرق التقليدية وانما في الجباية الإلكترونية بأماكن المكلف دفع ما بذمته الضريبية بطريقة الكترونية⁽³¹⁾.

نخلص كل ما تقدم ان الاعتماد على النظام الالكتروني في الاعمال الضريبية يسهم بالريادة الفعالة للايرادات الضريبية للدولة، ويسهل العمل الضريبي في الادارة الضريبية، ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الجهات في العراق في اعتمادها على النظام الإلكتروني، والمثل على ذلك ما شهدته قطاع التعليم العالي في العراق في السنوات الماضية من تطور مهم في استخدامه للوسائل الالكترونية المتطورة فقد تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية حديثة لتطوير قطاع التعليم لتسهيل عملية تقديم خريجي طلبة العداية إلى الجامعات والمعاهد عن طريق الانترنت فضلاً عن تسهيل عملية تقديم

الاعتراضات من الطلبة على نتائج القبول المركزي وتعديل الترشيحات وذلك عن طريق الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة المذكورة التي يستطيع من خلالها الطالب تقديم البيانات الشخصية والمعلومات المطلوبة ومعرفة الاختصاص الذي يريد التقديم عليه ، وتحسب هذه الخطوة جديرة بالرعاية من قبل الوزارت وتطبيقها على جميع الوحدات التابعة لها⁽³²⁾ .
ولذلك نأمل من مشرنا العراقي ربط انظمة الهيئة العامة للضرائب في العراق بنظام الكتروني يسهل الاجراءات الضريبية للمواطنين والادارة نفسها وتقادي المشاكل التي تواجهها فعن طريق هذه النظام تكون هناك متابعة دقيقة وحديثة لكل عملية ضريبية فضلا عن اتصال كل ادارة ضريبية بأخرى لانجاز جميع المعاملات الضريبية بسهولة ويسر.

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث المتواضع نتوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات .

اولاً: النتائج

- 1- للضريبة دور مهم وفعال في زيادة خزينة الدولة وهذه الدور يزداد اهمية بتسهيل اجراءات التعامل الضريبي من خلال تبسيط تلك الاجراءات وحث المكلفين على فهم دور الضريبة في المجتمع.
- 2- للوسائل التكنولوجية الحديثة دور مهم في الاجراءات الضريبية وسهولة النظام الضريبي ونجد ذلك في الدول المتقدمة كفرنسا التي كانت من الدول التي ادخلت النظام الالكتروني في الاجراءات الضريبية
- 3- تفتقد الهيئة العامة للضرائب في العراق الى ابسط الانظمة الالكترونية للاعتماد عليها مثل الجباية الضريبية التي بدأت معظم الدول تلوذ بها في انظمتها الضريبية .

ثانياً: التوصيات

- 1- التفكير في وضع شبكة الكترونية تربط مركز الضرائب لمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات.
- 2- التحسين المستمر للقائمين على الرقابة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية وتزويدها بشبكة الكترونية تتيح الرجوع الى جميع المعلومات المعدة مسبقاً.
- 3- فتح حوار مع المكلفين لمعرفة مدى رضاهم بخدمات الادارة الضريبية والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالخدمات المقدمة من طرف ادارة الضرائب وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين لتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين نتيجة العلاقة الجدلية القائمة بين دفع الضريبة والتهرب منها

4- ضرورة نشر الوعي والحس الضريبي لدى المجتمع ومساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها الدولة.

الهوامش

- (1) اثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية، أ.د. حيدر وهاب عبود، بحث منشور في مجلة الجامعة المستنصرية كلية القانون، 2022، ص3
- (2) ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، 5، دار صادر للطباعة، بيروت، 2005، ص 63.
- (3) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان، حلب، 2005، ص 363
- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج 1، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول، بت، ص 725
- (4)
- (5) محمد بن أبي بكر الرازي، المصدر السابق، ص 266
- (6) أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، قام بتحقيقه عبد السلام محمد هارون، ج 3، دار الكتب
- (7) العلمية سورة النساء الآية (101)
- (8) ابن منظور، المصدر السابق، ص478.
- (9) موفق سمور علي المحاميد، الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص44.
- (10) جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص411.
- (11) منصور البدوي ومحمد البابلي، في المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص346.
- (12) حيدر وهاب عبود. اثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية. بحث ملقى في مؤتمر تكنولوجيا القانون والتعليم بين الواقع والمستقبل الذي نظمه المدرسة العليا للاساتذة. جامعة مولاي اسكايش بمكناس، المغرب من الفترة 23 يناير الى 26 يناير، 2022، ص3.
- (13) نصت الفقرة (رابعا) من المادة 16 من قانون الموازنة الاتحادية رقم (23) لسنة 2021 بأنه (على مجلس الوزراء أتمتة النظام الضريبي والكمركي وإجازات الاستيراد وربط كل الوحدات الخاضعة للضريبة والكمارك بنظام إلكتروني فور اقرار هذا القانون.....)
- (14) لقد كشف تقرير الكفاءة الرقمية الصادر عن حكومة المملكة المتحدة ان تكلفة المعاملات الرقمية أقل من (50) مرة من تكلفة المعاملات وجها لوجه، وأقل (20) مرة من تكلفة المعاملات الهاتفية ينظر استنادا

(15) د. حيدر وهاب عبود، أثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية، مصدر سابق، ص4

(16) حسن شحاته، دور تقنية الحاسبة الالكترونية ونظم المعلومات في تطوير الادارة الضريبية في مصر، دار الامل للطباعة 2016، ص16

(17) حنين حسين علي، دور المشرع والادارة الضريبية في التصدي لظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2023، ص115.

(18) محمد شريف الإدارة الإلكترونية رهان الإصلاح والتحديث، رسالة ماجستير، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المغرب، 2009، ص 108

(19) من الأمثلة التي تضرب هذا ما تعرضت له مصلحة الضرائب الأمريكية في (9) شباط 2016 من اختراق الكتروني استهدف ملفات ضريبية كبيرة حوالي (464.0000) شخص مما أدى إلى إيقاف مصلحة الضرائب الأمريكية لخدمة التسجيل الإلكتروني وتسبب بإعاقه كبيرة في عملها وذلك في حزيران 2016 وتغيير نظام الملفات ينظر .. حيدر وهاب عبود أثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية، 2018الالكترونية للسنة الضريبية مصدر سابق، ص 9

(20) ينظر الموقع الالكتروني التالي:

<https://eservise.incometax.gov.eg/etax>

(21) تنظر المادتان (29) و (32) من قانون الاجراءات الضريبية المغربي الموحد النافذ لسنة 2020

(24) Guillermo Jimenez, Niall Mac an Sionnaigh , and Anton Kamenov , Information Technology for Tax Administration , Usaid'S leadership in Public Financial Management , United States Agency for International Development , February 2013 , p.15.

(22) تنظر : المادة (25) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد المصري النافذ رقم : (206) لسنة: 2020 .
والمادة (24) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بالقرار رقم (286) لسنة 2021 .

(23) ينظر الموقع الإلكتروني التالي:

<https://eservices.tax.gov.ar-ae/signup>

(24) حيدر وهاب عبود، اثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية، مصدر سابق، ص 11

(25) ينظر الموقع الإلكتروني التالي:

www.cib.iq

(26) ينظر الموقع الإلكتروني التالي:

– <https://www.syriantax.gov/>

الموقع الإلكتروني التالي: (27) <https://gfmis.mof.gov.eg/tsa/ecollectio>

(28) حنين حسين علي، دور المشرع والادارة الضريبية في التصدي لظاهرة التهرب الضريبي، مصدر سابق، ص 161

(29) مثنى ادريس رمضان مهدي، أثر التحصيل الإلكتروني في الي ارداد العامة في السودان) دراسة حول ديوان الضرائب، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017، ص. 57-58 واسماعيل بن

(30) محمد بن عبدا نويره وشيماء بنت حميد العبودس، أثر رقمنة النظام الضريبي على إداء الرقابة الجبائية بالمغرب) دراسة وصفية (مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد(1)، مجلد، ، 2020 ص 69.

(31) د.جميل الصابوني، دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، العدد (1)، مجلد(1)، 2021، ص.

المصادر

* القران الكريم

اولاً : الكتب

(1) حيدر وهاب عبود، اثر التطورات التكنولوجية في المعاملات الضريبية، جامعة مولاي اسكاكيش بمكناس، المغرب، 2022،

- (2) ابن منظور، لسان العرب ، المجلد 12، 5، دار صادر للطباعة ، بيروت ، 2005.
- (3) محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرضوان ، حلب ، 2005.
- (4) ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج 1 ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، اسطنبول، بدون سنة نشر.
- (5) أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، قام بتحقيقه عبد السلام محمد هارون ، ج 3، دار المعارف.
- (6) موفق سمور علي المحاميد، الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001.
- (7) جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- (8) منصور البدوي ومحمد البابلي، في المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- (9) حسن شحاته، دور تقنية الحاسبة الالكترونية ونظم المعلومات في تطوير الادارة الضريبية في مصر، دار الامل للطباعة 2016.
- (10) محمد بن عبدا نويره وشيماء بنت حميد العبودس ، أثر رقمنة النظام الضريبي على إداء الرقابة الجبائية بالمغرب(دراسة وصفية) مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد(1)، مجلد ، 2020.
- (11) د.جميل الصابوني، دور منظومة الدفع الالكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، العدد (1)، مجلد(1)، 2021.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- (1) حنين حسين علي ، دور المشرع والادارة الضريبية في التصدي لظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية القانون، 2023.
- (2) مثنى ادريس رمضان مهدي، أثر التحصيل الالكتروني في الي ارداد العامة في السودان(دراسة حول ديوان الضرائب)، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017.
- (3) محمد شريف الإدارة الإلكترونية رهان الإصلاح والتحديث، رسالة ماجستير، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المغرب، 2009.

ثالثاً: القوانين

(1) قانون الإجراءات الضريبية الموحد المصري النافذ رقم (206) لسنة: 2020.

(2) قانون الموازنة الاتحادية رقم (23) لسنة 2021 .

(3) اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بالقرار رقم (286) لسنة 2021 .

(4) قانون الاجراءات الضريبية المغربي الموحد النافذ لسنة 2020 .

رابعاً: المصادر الاجنبية

(1) Guillermo Jimenez, Niall Mac an Sionnaigh , and Anton Kamenov , Information Technology for Tax Administration , Usaid'S leadership in Public Financial Management , United States Agency for International Development , February 2013.

خامساً: المواقع الالكترونية

(1) ينظر الموقع الالكتروني التالي:

<https://eservices.tax.gov.ar-ae/signup>

(2) ينظر الموقع الالكتروني التالي:

<https://eservise.incometax.gov.eg/etax>

(3) ينظر الموقع الإلكتروني التالي:

www.cib.iq

(4) ينظر الموقع الإلكتروني التالي:

– <https://www.syriantax.gov/>

الموقع الالكتروني التالي: (5) [ينظر](#)

<https://gfmis.mof.gov.eg/tsa/ecollectio>